مجلة دفاتر المتوسط
ISSN:23535-035
EISNN:2661 -7439

المجلد : 08، العـدد: 01 (ديسمبر 2025)، ص 08- 26

معضلة النظريات السياسية بين التعددية المنهجية والعوائق الابستيمولوجية

The Dilemma of Political Theories Between Methodological Pluralism and Epistemological Obstacles

زغاشو هشام[1]

ZEGHACHOU HICHEM

جامعة باجي مختار عنابة- (الجزائر) [1] hichem.zeghachou@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2025/05/28 تاريخ القبول: 20/ 12/ 2025 تاريخ النشر: 31 / 12 /2025

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تحليل معضلة التعددية المنهجية والمعرفية، ومناقشة تنوع النظريات السياسية بالإضافة إلى تحديد أهم العوائق الابستيمولوجية في دراسة الظواهر السياسية، خلصت الدراسة إلى أن العديد من النظريات المعيارية رغم افتقارها للخصائص العلمية، تظل ضرورية لفهم الواقع السياسي. علاوة على أن الطابع الديناميكي للظواهر السياسية، يفرض قيودًا على تطبيق المنهج العلمي، لاسيما صعوبة التكرار والتنبؤ، ولذلك بدلا من الانشغال بالجدل الكمي النوعي، من الضروري السعي نحو التكامل المنهجي من خلال تبني مقاربات تجمع بين التحليل الإحصائي والمعياري، مع مراعاة البعد الأخلاقي في الأبحاث السياسية لضمان عدم استغلالها كوسيلة للهيمنة على الشعوب.

كلمات مفتاحية: السلوكية.، ما بعد السلوكية.، النظريات المعيارية.، النظريات التجريبية.، التنبؤ.

Abstract:

This article aims to analyze the dilemma of methodological and epistemological pluralism, and to discuss the diversity of political theories, in addition to identifying the main epistemological obstacles in the study of political phenomena. The study concludes that many normative theories, despite lacking scientific characteristics, remain essential for understanding political reality. Moreover, the dynamic nature of political phenomena imposes limitations on the application of the scientific method, particularly the difficulty of replication and prediction. Therefore, rather than focusing on the quantitative–qualitative debate, it is necessary to pursue methodological integration by adopting approaches that combine statistical and normative analysis, while also considering the ethical dimension in political research to ensure it is not exploited as a means of domination over peoples.

Keywords:Behavioralism;.Post-behavioralism;.Normative theories;. Empirical theories;. Prediction;.

المؤلف المرسل: هشام زغاشو، **الإيميل**: hichem.zeghachou@univ-annaba.dz

مقدمة:

يعد علم السياسة الذي نشأ وتطور في الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية، أين كانت الظروف مواتية لظهور تخصصات جديدة مستقلة عن القانون والتاريخ والفلسفة من أكثر الحقول المعرفية إثارةً للجدل، نظراً لتعدُّد مناهجه ونماذجه المعرفية وتناقضاتها في أحيان كثيرة.

فمنذ نشأته أواخر القرن التاسع عشر، ظل هذا العلم يعاني من أزمة منهجية وفكرية، تجسدت من خلال الانقسام بين الباحثين والمدارس المتعددة في نفس الحقل، ما بين الأعمال المعيارية التي تركز على دراسة الظواهر السياسية وفق المنهجية الفلسفية والتاريخية والقانونية الوصفية، والنموذج السلوكي الذي انتقل من التركيز على المؤسسات الرسمية للدولة إلى تحليل السلوك السياسي للأفراد، ودراسة مختلف الظواهر المرتبطة بالنظام السياسي وفق المنهجية الكمية، والتقنيات والنماذج الاحصائية، وصولاً إلى الدراسات ما بعد السلوكية التي انتقدت اختزال الظواهر السياسية الديناميكية في المعادلات الرياضية، وضرورة مراعاة خصوصية المجال السياسي وإعادة الاعتبار لدور القيم والأيديولوجيات المتعددة والمختلفة في البحوث والدراسات الحديثة.

وبالتالي رغم الثراء المعرفي الذي يميز حقل علم السياسة، من بين الإشكاليات القائمة، مدى امكانية تطبيق المنهجية العلمية بنفس الأسلوب المتبع في بقية العلوم الطبيعية والانسانية، سواء في مجال الدراسات السياسية التي تنطلق من القيم والأخلاق ومعايير الخير والشر، وما يجب أن يكون، أو الدراسات التي تستخدم القياس والتحليل الكمي، وتدرس الواقع السياسي انطلاقا من البحث في الأسباب وتعميم النتائج.

وبالتالي يحاول هذا المقال تحليل أزمة التعددية المنهجية والمعرفية والجدل القائم بينها ومناقشة إشكالية العلمية في النظريات السياسية، سواء المستمدة من التراث الفلسفي والفكر السياسي (مثل العقد الاجتماعي)، أو النماذج الكمية (كنظرية الاختيار العقلاني) وأخيراً أبرز العوائق الابستيمولوجية التي قد تمنع بناء نموذج معرفي يحافظ من جهة على الصرامة العلمية، دون أن يغفل خصوصية الظواهر السياسة كظواهر إنسانية مركبة من جهة ثانية.

وبالتالي، تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف أثرت التعددية المنهجية في تطور علم السياسة، وهل يمكن التوفيق بين مختلف النماذج المعرفية؟
- ما مدى علمية النظريات السياسية (المعيارية و التجريبية) ؟
- ماهي حدود المنهج العلمي في تفسير الظواهر السياسية،
- ماهي العوائق الابستيمولوجية التي تواجه الباحثين في المجال السياسي؟

بناءً على ما سبق تم تقسيم هذه الدراسة إلى مجموعة من المحاور على الشكل التالي:

1- معضلة التعددية في المناهج والنماذج المعرفية.
2- اشكالية علمية النظريات السياسية.
3- الخصائص العلمية في دراسة الظواهر السياسية.
4- العوائق الابستيمولوجية وحدود المعرفة العلمية السياسية.

1- معضلة التعددية في المناهج والنماذج المعرفية:

لفهم الوضع الحالي لعلم السياسة وآفاق حدوث "ثورة معرفية جديدة" تماما مثل الثورة السلوكية، من المهم تقييم ماضي هذا العلم (Morton, 2004, p. 13) الذي يتفق الباحثين على اختلاف توجهاتهم بوجود أزمة في المناهج والنماذج المعرفية، نتيجة التعددية والانقسام الأيديولوجي ، حيث يعاني هذا الحقل من تمزق فكري ومنهجي ليس فقط على مستوى البحثي، وإنما حتى على مستوى المؤسسات، ما يضعه حسب البعض أمام فوضى فكرية كبيرة (Gregor, 2003, pp. 01-02).

وعلى هذا الأساس ينقسم الباحثين بين من يرى بأن هذا التنوع المنهجي الذي يميز علم السياسة في ظل توظيف الاختبارات والأدوات الإحصائية بشكل واسع، ليس في

صالح تشكيل قاعدة معرفية موحدة لدى العلماء، بالنظر إلى صعوبة تجميع الكم الهائل من الاستنتاجات السياسية التي تم التوصل إليها، ومن أبرز أصحاب هذا الرأي "ستيفن دي تانسي" Stephen Tansey في كتابه الموسوم بـ "علم السياسة: الأسس". (تانسي، 2012، صفحة 38)

وعكس ذلك يذهب "جون ماري دانكان" في كتابه المعنون بـ:" علم السياسية" إلى الدفاع عن هذه التعددية التي تميز علم السياسة وتجعله يتصف بأمرين أساسيين هما:

- وجود نموذج معرفي متميز عن المعرفة الفلسفية، وبالتالي يستحق أن يكون له اسم ومصداقية علمية بين باقي العلوم.
- ينتج لنا هذا الميدان علما قائما بذاته يسمى علم الظواهر السياسية. (دانكان، 1997، صفحة 11)

من هذا المنطلق يمكن وصف ما يعيشه علم السياسة بأزمة المناهج والنماذج المعرفية المتباينة، نتيجة عدم الاتفاق حول المناهج وموضوع هذا العلم، وبالتالي الجدل بين ثلاث نماذج معرفية رئيسية هي:

أ. النموذج الدولاتي:

أو الدولاتية التي ظهرت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، تجسيدا لفكرة علم السياسة هو علم الدولة الذي يكتفي بدراسة ووصف القوانين، والتشريعات الحكومية وتوزيع السلطات وأليات عمل الأجهزة والمؤسسات الرسمية، وبالتالي انحصار الدراسات المقدمة فقط في المجالات القانونية المؤسساتية والوصفية، واهمال البحث في أسباب باقي الظواهر السياسية. (Easton, 2002, p. 275)

ويرجع السبب في اهتمام رواد هذا النموذج خصوصا فرانسيس ليبر Francis Lieber أستاذ علم السياسة بجامعة كولومبيا الأمريكية، وكذلك الرئيس الأمريكي ودرو ويلسون Woodrow Wilson فقط بالمواضيع الدستورية القانونية، وعمل المؤسسات الرسمية إلى أسباب تاريخية محضة تتعلق خصوصا بمحاولة جعل هذا العلم الحديث كما صرح بذلك فرانك قودناو Frank Goodnow أمام الجمعية الأمريكية لعلم السياسة (APSA) عام 1904 يقوم على تحقيق إرادة الدولة، أو بعبارة أخرى الدفاع عن الدولة القومية الموحدة وتشكيل أمة تتمتع بالإرادة والقوة، أي تجاوز التحديات التي عرقلت مسيرة الولايات المتحدة الأمريكية في بداية تأسيسها، وخصوصا الصراعات والانقسامات الداخلية والتي كانت تتطلب وجود علم يدافع عن هذه الدولة. (S.Dryzek, 2006, pp. 487-488)

ولأن الظواهر السياسية المرتبطة بنشأة وتطور الدول والمجتمعات، كثيرة ومعقدة يعتبر "دافيد ايستون" أن ما تم تقديمه من مساهمات خلال المرحلة الدولاتية سواء أعمال الفكر أو الفلسفة السياسية أو القانون الدستوري، لم يكن كافيا لفهم ديناميكية مختلف الظواهر والسلوكيات والعمليات والفواعل، ناهيك عن تفسير القرارات والسياسات الحكومية. (Easton, 2002, pp. 276-277)

ب. **النموذج السلوكي:**

نتيجة التقدم المنهجي والنظري الذي أحرز في مختلف ميادين العلوم الاجتماعية وخصوصا الاقتصاد، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، مما أثار انتباه علماء السياسة الذين وجدوا في التحليل السلوكي الكمي فرصة لتجاوز مختلف التحديات التي فرضتها الدراسات المؤسسية الوصفية، وذلك من خلال طرح أسئلة جديدة لم تكن مطروحة من قبل مثل كيفية اتخاذ وصنع القرارات السياسية، ودراسة ظواهر سياسية

جديدة مرتبطة بالسلوك السياسي، مما يساعد على التنبؤ، والتفسير وتعميم النتائج والوصول إلى نظريات عامة. (Morton, 2004, p. 14)

وبالتالي تعرف السلوكية نفسها بأنها حركة احتجاجية بقيادة علماء السياسة الأمريكيون ردا على إخفاق المنهجية الدولاتية بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال استعارة المناهج السلوكية والمفاهيم المتصلة بسلوك الفرد إلى المجال السياسي. (الغامدي، 2006، صفحة 05)

وبهذا تعتبر السلوكية من وجهة نظر أنصارها ثورة منهجية ومعرفية في علم السياسة، حولت اهتمام الباحثين من الدولة ومؤسساتها، إلى دراسة وتحليل سلوك الأفراد من خلال المنهجية العلمية المعتمدة في باقي العلوم للأسباب التالية:

– أن السلوك السياسي للفرد يمكن قياسه والتحقق منه عن طريق الاختبار.
– يمكن جمع وتحليل المعلومات حول سلوك الأفراد والجماعات عن طريق التقنيات الكمية. (Easton, 2002, p. 278)

وعلى هذا الأساس، حاول علماء السلوكية الانتقال بعلم السياسية من كونه مجرد علم وصفي يقوم على نظريات فلسفية معيارية، إلى مرحلة بناء نظريات تجريبية قادرة على التفسير والتنبؤ بمختلف الأحداث السياسية، و تجسيد هذا المسعى من خلال طرح العديد من النظريات كالنظرية التعددية، ونظرية الألعاب، ونظرية الاختيار العام إضافة إلى النظرية البنيوية الوظيفية ونظرية تحليل النظم.(Easton, 2002, p. 279)

وبالتالي أصبحت مختلف التقنيات المستعارة من العلوم الإنسانية الأخرى أدوات أساسية تستخدم على نطاق واسع في علم السياسة، ورغم اختلاف الآراء بشأن المقصود بقابلية النظريات السياسية للاختبار، إلا أن هناك اتفاق بأن الاكتفاء فقط بالمناهج الوصفية دون أهداف نظرية يعتبر حسب بعض الباحثين توجها مضللا. (Morton, 2004, p. 16)

ج. النموذج ما بعد السلوكي:

ظهر هذا النموذج نهاية الستينيات من القرن الماضي ردًا على النموذج السلوكي من قبل مجموعة من الباحثين داخل الجمعية الأمريكية لعلم السياسة من أجل إحداث اصلاحات جذرية وجوهرية في علم السياسة خصوصا من حيث المناهج وكذلك الأجندة البحثية . (Easton, 2002, p. 281)

ويرجع السبب الرئيسي لهذه الدعوة الاعتقاد بأن السلوكية أهملت العديد من الظواهر السياسية وأنها فشلت في التنبؤ بالتحولات السياسية والاجتماعية الكبرى سواء داخل أمريكا أو خارجها، التي شكلت بالنسبة للبعض صحوة ضد هيمنة النموذج الغربي الرأسمالي، وأظهرت أن العالم أكبر من مجرد معادلات رياضية، واختبارات سلوكية تجرى داخل مخابر البحث السياسي، وأن هناك قضايا أساسية مؤثرة تحتاج إلى اهتمام أكبر ومعالجة وتفسير أهمها:

- القضايا المرتبطة بالثورات الثقافية المضادة وحركات التغيير الاجتماعي والسياسي حول العالم.
- الأحداث المرتبطة بنشاط الحركات المدنية وخصوصا حركة الحقوق والحريات المدنية في أمريكا،
- الاحتجاجات المناهضة لانتشار الحروب الدولية واستخدام الأسلحة النووية وأخطار التلوث ..الخ.

وإلى جانب ما سبق ذكره من أسباب يعتبر أنصار ما بعد السلوكية أن من مظاهر فشل وقصور الدراسات السلوكية ما يلي:

- انعدام الصرامة المنهجية التي تدعيها السلوكية نظراً لتعقيدات السلوك البشري وصعوبة الاحاطة والتحقق الدقيق من جميع المتغيرات التي تحكم هذا السلوك.

- انعدام الحياد النظري والموضوعية في الطرح، في ظل الدفاع عن القيم الأساسية للنظام السياسي الأمريكي والفكر الليبرالي الغربي، واهمال ثقافات الشعوب الأخرى خارج هذه المنظومة. (Easton, 2002, pp. 282-283)

وبالتالي استلهمت الدراسات ما بعد السلوكية أعمالها خصوصا من الموروث الماركسي القائم على فكرة إعادة البناء والتغيير والثورات الاجتماعية والسياسية، والاهتمام بالقضايا المتعلقة بالتلوث البيئي، والمساواة الاجتماعية والعرقية، والتحولات الديمقراطية إلى جانب المسائل التقليدية المرتبطة بالحرية والعدالة والديمقراطية، لتنتج لنا مقاربات ونماذج نظرية جديدة أبرزها:

- مقاربة العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- مقاربة تحليل السياسات العامة.
- مقاربة الاختيار العقلاني..الخ. (Easton, 2002, pp. 284-286)

2- اشكالية علمية النظريات السياسية:

لا شك أن جمع البيانات، وأساليب القياس، والتجريب واختبار الفرضيات عناصر أساسية لإثبات علمية المجال السياسي، إلا أن هذا لا ينفي أن جزء كبير ومهم من الانتاج الفكري في هذا الحقل يصعب وصفه بمصطلح "العلمية" بالمعنى الدقيق للكلمة وخصوصا الإنتاجات الفكرية التي تزخر بها كتب الفلسفة السياسية، ولا يمكن من جهة ثانية تجاوزها أو اهمالها بأي حال من الأحوال، لأنه وخلافا لميدان العلوم التجريبية تظل الفلسفة السياسية تحتفظ بأسئلتها الأساسية مهما تقدم الزمن، وتظل تساؤلات واسهامات الرواد الأوائل (أفلاطون وأرسطو وميكيافيلي.. الخ) ضرورية للنقاش مهما بلغنا من معرفة سياسية علمية. (KRAMER, 1986, pp. 11-12)

وعليه من الضروري حسب الباحث "جيرالد كرامر" Gerald H. Kramer الفصل بين المنهجية الفلسفية والعلمية وتوضيح أسس كل منهجية وحدودها، خصوصا وأن كلاهما يستخدمان نفس المصطلح أي النظرية، مما قد يقود إلى الخلط بين ما هو علمي

وما هو فلسفي، لأن كثير من المفاهيم التي تدرس في الجامعات على أنها نظريات قائمة بذاتها مثل النظرية الديمقراطية ما هي إلا محصلة لأفكار سياسية، وتجارب مستمدة من أراء كبار المفكرين السياسيين المؤثرين ممن تناولوا هذه المسألة في الماضي، إضافة إلى تفسيرات وتنبؤات، وافتراضات حديثة مبنية على مؤشرات وقياسات كمية. (KRAMER, 1986, p. 13)

أ. النظريات السياسية المعيارية:

هي نظريات فلسفية غير علمية تقوم على فرضيات ومبادئ أغلبها لا يمكن اخضاعه للقياس ناهيك عن التجربة والاختبار، لأنها ببساطة شديدة تنطلق من مقدمات غير واقعية أو ميتافيزيقية كما هو الحال بالنسبة للجمهورية الفاضلة لأفلاطون، أو نظرية العقد الاجتماعي التي تفسر نشأة المجتمعات السياسية والسلطة انطلاقا من فروض عقلية صرفة، وتعتبر أن الانتقال من الوضع الطبيعي إلى الوضع الذي تكون فيه السلطة لا يمكن له أن يتم إلا بعقد معنوي بين الحكام والمحكومين. (ثابت عبد الرحمان، 2007، الصفحات 30-32)

ولأن المفكرين والفلاسفة الأوائل لم يطرح أمامهم فكرة تقسيم المعارف الحديثة إلى علوم مستقلة ومتمايزة عن بعضها البعض، ما جعل كتبهم ومساهماتهم المعرفية تقوم على دمج أبعاد وأفكار متنوعة خصوصا البعد الأخلاقي القيمي، والبعد الفلسفي، والبعد التاريخي، والبعد الديني ..الخ، ونفس الملاحظة تنطبق على الفلاسفة والمفكرين السياسيين المسلمين، وبالتالي تقديم مؤلفات وكتب مهمة من الناحية الفكرية إلا أنها مؤلفات غير خاضعة لشروط البحث العلمي، ككتاب "فن الحرب" لـ الاستراتيجي الصيني "سون تزو" وكتاب الأمير لـ " نيكولا مكيافيلي" التي تشبه إلى حد ما وصايا ونصائح لفنون المكر والخداع والحفاظ على السلطة. (دانكان، 1997، الصفحات 91-93)

لكن هذا الأمر لم يمنع في الوقت الحاضر من انتشار الأدبيات السياسية المعيارية التي يعتقد أصحابها بأنها الحل لإصلاح العالم الذي يتميز بانتشار الفساد والشر، وأنه لا يمكن الاكتفاء باختزال الظاهرة السياسية المعقدة، فقط في التحليل الإمبريقي، بل ينبغي

تقديم تصورات وحلول للمشاكل السياسية القائمة، انطلاقا من تنوع الثقافات والديانات والعوامل التاريخية، والتجارب الاجتماعية والسياسية، وعدم اهمال المبادئ والقيم والمفاهيم المثالية كالحرية والعدالة، والرشادة ..الخ.

لكن رغم أهمية هذا الطرح المعياري، تواجه النظريات السياسية المعيارية العديد من التحديات التي تجعل من الصعب الاعتماد فقط على الحلول والتصورات الأخلاقية والمثالية البعيدة عن الواقع وأسبابه، خصوصا تحدي التعددية الثقافية، والاجتماعية، والعرقية واللغوية ..الخ أي نسبيّة القيم والمعايير وعدم وجود قيم كونية واحدة تحكم تصرفات البشرية وتفسر قراراتها، ما يحتم اعادة النظر في الأدوات البحثية والانفتاح على المناهج والمقاربات التي تُراعي الاختلاف بين المناطق والمجتمعات. (Freeden, 2008, p. 196)

ب. النظريات السياسية العلمية:

لتكون أي نظرية علمية، يشترط أن تتضمن بالضرورة مجموعة من الفروض المنظمة بشكل منطقي والتي تمثل واقع معين، بحيث يمكن ملاحظتها واخضاعها للتجربة وعرض النتائج على الواقع السياسي الأوسع زمانا ومكانا، للحكم على مدى صدقها وصحتها، وتعميمها على الحالات المشابهة، أي الانتهاء عن طريق الملاحظة والتجربة إلى بناء نظريات قادرة على تفسير الظواهر السياسية انطلاقا من الواقع. (ثابت عبد الرحمان، 2007، صفحة 33)

ومن أبرز الذين حاولوا تطبيق هذه المنهجية العلمية نجد المفكر الفرنسي "مونتيسكيو" Montesquieu من خلال نظريته في الفصل بين السلطات التي استلهم مبادئها الأساسية من الطبيعة، معتبرا أن السلطة هي القوة الموجودة في الطبيعة، والتي لا يمكن اخضاعها أو السيطرة عليها إلا بوجود قوة مضادة، ومن هنا فإن الضمان للحريات الفردية من اعتداء السلطة المطلقة يكون فقط بتطبيق مبدأ توزيع السلطات على عدد من الأجهزة الحكومية. (ثابت عبد الرحمان، 2007، الصفحات 34-35)

كما نجد العديد من الأعمال السياسية التي انطلقت من دراسة الواقع وحاولت تفسيره من خلال المنهجية العلمية، أبرزها: كتاب "البيروقراطية" لـ "ماكس فيبر" الذي

حاول دراسة وتحليل الهيكل التنظيمي والإداري الذي يميز المؤسسات الحديثة، وكتاب "الطبيعة البشرية في السياسة" لـ "غراهام والاس" Graham Wallas، الذي قام بدراسة دور العوامل النفسية والاجتماعية في تشكيل السلوك السياسي للأفراد والجماعات، وتأثير تؤثر الطبيعة البشرية على اتخاذ القرار السياسي وعلى الرأي العام. (Krishnamurthy, 2004, pp. 06-07)

لكن رغم الاستخدام الواسع لمختلف التقنيات العلمية خصوصا الملاحظة، والعينة والاستبيان وتطوير نماذج احصائية لفهم الظواهر السياسية المختلفة خصوصا التصويت وتوجهات الناخبين، وتفضيلات الرأي العام، واتخاذ القرار، (McDermott, 2002, p. 50) إلا أن هذا المسعى لا يخلوا من التحديات البحثية أهمها ما يلي:

- أن ديناميكية الظواهر السياسية تفرض على الباحث طرح الأسئلة العلمية باستمرار، وبالتالي صعوبة اختبار النظريات والنماذج التي تم صياغتها بناءً على واقع وظروف لم تعد هي نفسها.
- استخدام التقنيات الإحصائية في ظل انعدام الأطر النظرية المفسرة قد يؤدي إلى نتائج لا تعكس الواقع . (Morton, 2004, pp. 03-04)
- على الرغم من الاستخدام الواسع لتقنيات النمذجة Modeling إلا أن ذلك لا ينفي أن العديد من هذه النماذج غير قابل للاختبار والتقييم، إما بسبب اختلاف البيئة أو تداخل العديد من المتغيرات في نفس الظاهرة. (Morton, 2004, p. 09)

3- الخصائص العلمية في دراسة الظواهر السياسية:

لا شك أن بناء نظريات سياسية علمية تراكمية قابلة للتعديل أو الرفض، يعتمد بشكل أساسي على طبيعة التفكير العلمي في هذا المجال، والذي يشترط أن يرتكز على وجود منهجية تحليلية وموضوعية منظمة تهدف إلى فهم مختلف الظواهر السياسية والواقع السياسي، اعتمادا على مجموعة من الخصائص أبرزها: (GRIGSBY, 2009, p. 18)

- توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات.

- صياغة و اختبار الفرضيات العلمية.
- تحديد أساليب القياس.

أ. توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات:

كأي مجال علمي من الهام أن يعمل الباحث على توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات والظواهر محل الدراسة وعلاقة التأثير والتأثر بينها، مثل توضيح العلاقة بين الحزب واتجاه تصويت النواب داخل البرلمان، أو البحث في مدى التزام النائب كمتغير تابع بالتصويت على مشاريع القوانين وفقا لتوجهات الحزب الذي ينتمي إليه كمتغير مستقل، وبالتالي يشترط في أي علاقة سببية أن يؤثر التحول الذي يمس المتغير المستقل في المتغير التابع وذلك من خلال ثلاث عناصر أساسية هي:

- اكتشاف السبب الذي يسبق التأثير،
- أن تكون العلاقة قابلة للملاحظة،
- عدم وجود عوامل أخرى تفسر لنا العلاقة التي يتم ملاحظتها. (Stephen & Ernst, 2009, p. 04)

وفي هذا السياق يمكن للأيديولوجية أو النظام الانتخابي كعامل ثالث أن يفسر الفروق الحزبية والتصويت النيابي، فقد يميل النواب للتصويت أو عدم التصويت لصالح قانون ما بسبب الأيديولوجية وليس بسبب الانتماء الحزبي، وهو ما يفسر التباين بين المتغيرين، فالأيديولوجية كمتغير ثالث يمكن لها أن تتوسط المتغير المستقل (الحزب) والمتغير التابع (النائب) لتصبح العامل المفسر للتقلبات الحاصلة في أحد المتغيرين.

وبالتالي في علم السياسة أي فشل في استبعاد المتغير الثالث كما هو الحال في العلوم الطبيعية أين يتم السيطرة على مختلف العوامل التي تتحكم في الظاهرة، قد يؤدي بنا إلى الخطأ في تحديد العلاقة السببية المباشرة بين المتغيرات، خصوصا في ظل العدد الكبير لهذه العوامل، كالعرق، والجنس، ومستوى الدخل، والأيدولوجية.. الخ، وبالتالي صعوبة تحقق شرط السببية إذا لم يتم تحديد المتغير الثالث بدقة، ما يجعل من النتائج تتميز بعدم اليقين في العلاقة بين المتغيرات. (Stephen & Ernst, 2009, p. 05)

ب. صياغة واختبار الفرضيات العلمية:

الفرضية هي عبارة عن تقدير لكيفية ارتباط المتغيرات البحثية بعضها البعض، والتي تصاغ بالطريقة إذا كان–فإن If-Then Statement (Stephen & Ernst, 2009, p. 06) وبذلك تعتبر صياغة الفرضيات خطوة رئيسية في تطبيق المنهجية العلمية في حقل السياسة، في شكل اقتراح يتضمن وجود علاقة محددة بين الظواهر والمتغيرات، أي أن المتغير X و المتغير Y مترابطان بطريقة يمكن تحديدها والتعرف عليها، فإذا أردنا صياغة فرضية للسؤال: هل نسبة التصويت في بلد ما تتعلق بسن الناخبين؟ الأكيد أن هذا التساؤل سيقودنا إلى وضع افتراض مفاده أن الشباب ما بين (18 إلى 30 سنة) أقل اهتماما بعملية التصويت من الناخبين ما بين (45 إلى55 سنة)، وبالتالي يفترض الباحث السياسي وجود علاقة بين التصويت وسن الناخبين ويحاول من خلال المنهجية العلمية التأكد من صحة أو خطأ ما قام بافتراضه. (GRIGSBY, 2009, p. 18)

ج . تحديد أساليب القياس:

بعد الصياغة تأتي مرحلة توضيح وسائل اختبار أو قياس العلاقة الافتراضية بمعنى أن يكون هناك مؤشرات لكل متغير كأدلة تجريبية، حيث تعاد صياغة المفاهيم بشكل يمكن ملاحظته واختباره تجريبيًا، مثل تحويل "الشباب" إلى فئة عمرية، وتحديد المتغيرات المستقلة التي يفترض أن تؤثر (كالعمر)، والتابعة التي يراد قياس مدى تأثرها (كالسلوك الانتخابي)، بالاعتماد سواء على مؤشرات كمية أو نوعية مثل استطلاعات الرأي والمشاركة السياسية.

أي أنه يمكن الحصول على الأدلة المتعلقة بمتغير التصويت، عن طريق استطلاع أراء المواطنين بخصوص سلوكهم الانتخابي، لتصبح الإجابات المتحصل عليها أدلة يمكن قياسها، وبالتالي التحقق من صحة أو عدم صحة الفرضيات البحثية، وهكذا مع باقي الظواهر مثل المشاركة السياسية التي يمكن تحديد مؤشراتها، كذلك عن طريق استطلاع الآراء والتحقق من انتماء الأفراد لمختلف الجماعات المصالح، ..الخ.

لكن رغم وجود أبحاث تعتمد على المؤشرات الكمية، إلا أن هذا لا ينفي أن هناك من يشكك في القدرة على اختزال الظواهر السياسية ذات الطبيعة المعقدة في مؤشرات قابلة للقياس، خصوصا الظواهر المرتبطة بقيم "المواطنة" أو "الهويات" والتي يصعب تفكيكها بالكامل أو حصرها ضمن نماذج سببية مغلقة، لتشبعها بالمعاني والخلفيات الاجتماعية والثقافية والدينية. (GRIGSBY, 2009, p. 19).

4-العوائق الابستيمولوجية وحدود المعرفة العلمية السياسية:

تلقي العوائق الإبستيمولوجية في علم السياسة الضوء على الطبيعة المعقدة والمحدودة للمعرفة السياسية، مقارنةً بالعلوم الطبيعية، والتي تعكس تعقيد الظاهرة السياسية واستعصاءها على الاختزال التجريبي ومن أهم هذه العوائق على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

أ. التنوع المنهجي والقصور النظري

صحيح أن علم السياسية شهد تطورًا ملحوظًا في الأدوات المنهجية والإحصائية منذ الثورة السلوكية، التي أدخلت العديد من التقنيات العلمية (الملاحظة، المقابلة والاستبيان ، العينة) غير أن هذا التطور المنهجي لم يقابله تطور مماثل في البناء النظري، للأسباب التالية:

- اهتمام الباحثين فقط بطرح الأسئلة التجريبية نتيجة استخدام التقنيات والمناهج الكمية في مقابل اغفال تطوير الأطر النظرية التفسيرية.
- اللجوء إلى العديد من النظريات المعيارية والتجريبية لتفسير ما يتم دراسته من ظواهر، دون الأخذ بعين الاعتبار العوامل والظروف السياسية وخصوصيات كل تجربة.

بناءً على ما سبق يتحول البحث السياسي حسب النموذج السلوكي العلمي من بحث يهدف لتقديم فهم أعمق للظواهر السياسية المدروسة، إلى مجرد تمارين تقنية في تحليل البيانات، ما يفقد علم السياسة القدرة على بناء المعرفة العلمية الصحيحة، وتفسير الظواهر السياسية في ظل غياب المراجعة الجادة للأطر النظرية على ضوء ما يتم التوصل إليه من نتائج. (Morton, 2004, p. 03)

ب. معضلة التكرار والتنبؤ:

العديد من الظواهر السياسية مثل التحول الديمقراطي أو الأنماط الانتخابية تحدث في سياقات وظروف يصعب تكرارها أو إخضاعها للملاحظة التجريبية المنظمة، وبالتالي يحد التفرّد البنيوي والاختلاف الثقافي بين النظم السياسية من قدرة الباحثين على إجراء مقارنات دقيقة أو الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

ويتعمّق هذا التحدي في جانب التنبؤ، حيث تفشل النماذج الرياضية والاحصائية على كثرتها في تقديم توقعات، بسبب الطابع الفريد لكل ظاهرة سياسية وتعدد العوامل المؤثرة فيها الغير القابلة للعزل أو التكرار (GRIGSBY, 2009, p. 32)

فمثلا تظهر النماذج المستخدمة في التنبؤ بنتائج الانتخابات، رغم اعتمادها على مؤشرات اقتصادية أو استطلاعات الرأي، قصورًا في تقديم نتائج دقيقة بسبب غياب المتغير الحاسم أو العامل الحتمي، وهذا ما يضع علم السياسة في موقع يختلف جذريًا عن العلوم الطبيعية التي تستفيد من إمكانية التجريب في بيئة محكمة.

ورغم أن هذه الحدود لا تعد فشلا، بل تشكل ميزة خاصة بهذا العلم الذي يتعامل مع الظواهر الإنسانية المركبة، والمتغيرة باستمرار، وهو ما يشجع على تطوير منهجيات مرنة تجمع بين الكمي والكيفي، مع ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافية، والتاريخية لأنه ليس نسخة طبق الأصل من العلوم الطبيعية والتجريبية، بل هو مجال معرفي مستقل

يتطلب أدواته وأسئلته الخاصة لفهم تعقيدات السلوك البشري في المجال السياسي. (GRIGSBY, 2009, p. 31)

ج. الحياد والمسؤولية الأخلاقية للباحثين:

من الإشكاليات الجوهرية في علم السياسة، وباقي العلوم الاجتماعية عموما القدرة على التوفيق بين المعرفة وتحقيق شرط الحياد والمسؤولية الأخلاقية للباحث، وتتعمق هذه الاشكالية كلما فصل العلم عن القيم الأخلاقية، أو تم استخدامه كوسيلة للهيمنة والتأثير على الإرادة السياسية للشعوب، وتقويض القيم والهويات المجتمعية، وبالتالي من المهم إدماج البعد الأخلاقي في البحث العلمي، واستخدام المعرفة السياسية بشكل أخلاقي في ظل صعوبة تحقيق الحياد المطلق في المجالات المرتبطة بالسلطة. (GRIGSBY, 2009, pp. 36-37) .

وعلى هذا الأساس من العوائق التي تواجه علم السياسية التحديات الأخلاقية التي تزداد حدتها كلما اقتربنا من القضايا التي تمس مصالح المجتمعات والدول، وتؤثر في التوازنات الاجتماعية والسياسية لها، وخصوصا استخدام بعض التقنيات العلمية مثل استطلاعات الرأي العام أو التجارب الانتخابية، وتحويلها من أدوات لفهم الواقع وتفسيره إلى وسائل للتأثير عليه بطرق مشكوك فيها. (Gregor A. J., 2003, p. 35)

خاتمة:

رغم التطورات التاريخية وانتقال علم السياسة من النموذج الدولاتي الوصفي إلى الثورة السلوكية الكمية، ثم المرحلة ما بعد السلوكية النقدية، لا يزال هذا الحقل يواجه إشكاليات جوهرية تتعلق بأسسه المنهجية والمعرفية، والتي تعكس انقسامًا عميقًا بين مقاربات تقدس المنهج العلمي الصارم، وأخرى تؤكد على الخصوصية السياسية والإنسانية المعقدة، التي لا يمكن اختزالها في معادلات رياضية أو نماذج احصائية.

وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التعددية المنهجية التي يعرفها علم السياسة ناجمة عن اختلاف الظروف والعوامل التاريخية والأيديولوجية التي نشأت في ظلها كل مقاربة، وتأثرها بالنموذج الغربي المهيمن على الانتاج المعرفي في هذا المجال.
- رغم أنها تفتقد إلى الشروط العلمية كالقابلية للاختبار، وفي ظل تعقيدات وخصوصيات الظواهر السياسية، تظل النظريات المعيارية وما انتجته الفلسفة السياسية الكلاسيكية ضرورية، من أجل فهم ما يجب أن يكون عليه الواقع السياسي الذي نعيشه اليوم.
- الظاهرة السياسية كظاهرة ديناميكية تفرض قيودًا على المنهج العلمي خصوصا في ظل صعوبة التكرار والتنبؤ، بسبب تفرد الظواهر السياسية وتأثرها بمتغيرات متنوعة غير قابلة للضبط والتحكم، كاختلاف الثقافات، والقيم الروحية، والعواطف أو الأزمات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المفاجئة التي يصعب التنبؤ بها.
- صعوبة تحقيق الحياد المطلق في القضايا المرتبطة بالسلطة أو الهوية و الثقافات والقيم.
- بدلاً من الصراع الكمي النوعي، من الضروري لتطوير علم السياسية التكامل بين المناهج وتبني مقاربات تجمع بين التحليل الإحصائي، والتحليل المعياري للظواهر.
- العمل على بناء أطر نظرية مرنة قادرة على استيعاب تعقيدات الظاهرة السياسية دون الوقوع في اشكالية الاختصار الرياضي أو التعميم الفلسفي القيمي.
- ضرورة مراعاة البعد الأخلاقي والمسؤولية الاجتماعية للباحث السياسي، لضمان ألا يتحول شرط " العلمية" إلى أداة للتلاعب أو الهيمنة على الشعوب في ظل ازدواجية المعايير وهيمنة النماذج الغربية.
- علم السياسة مثله مثل باقي العلوم الاجتماعية من حيث النسبية والتعقيد، لكن هذا لا ينتقص من قيمته، بل يجعله مجالا حيويا يتطلب انفتاحا منهجيا، وأن التطور

المعرفي لن يتحقق بإلغاء التناقضات بل بالحوار البناء الذي يثري فهمنا للظواهر السياسية.

المراجع:

1- جان ماري دانكان. (1997). *علم السياسة*. (مُحَمَّد عرب صاصيلا، المترجمون) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

2- ستيفن دي تانسي. (2012). *علم السياسة: الأسس*. (ترجمة: رشا جمال، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

3- عادل فتحي ثابت عبد الرحمان. (2007). *النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

4- عبد الله بن جمعان الغامدي. (شتاء, 2006). تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن. (جمعية الاجتماعيين، المحرر) *مجلة شؤون اجتماعية*(92).

5- A. James (Anthony James) Gregor .(2003) .Metascience and politics : an inquiry into the conceptual language of political science .LONDON: Transaction Publishers.

6- Easton, D. (2002). *The Development of Political Science A Comparative Survey*. London: Routledge.

7- Frantzich E Stephen ، Howard R Ernst.(2009) .*The Political Science Toolbox A Research Companion to American Government* .USA: Rowman & Littlefield Publishers, INC.

8- Freeden, M. (2008). Thinking politically and thinking about politics: language, interpretation, and ideology. In D.

9- Leopold, & M. Stears, *Political theory : methods and approaches*. New York: Oxford University Press.

10- GRIGSBY, E. (2009). *Analyzing Politics An Introduction to Political Science* (04 ed.). USA: Wadsworth Cengage Learning.

11- James Gregor .(2003) .*Metascience and politics : an inquiry into the conceptual language of political science* .USA: Transaction Publishers New Brunswick.

12- KRAMER, G. H. (1986). Political science as science. In H. F. WEISBERG, P. A. Beck, L. Dodd, & C. Franklin, *POLITICAL SCIENCE: The Science of Politics*. New York: AGATHON PRESS, INC.

13- Krishnamurthy, M. B. (2004). *Political Science Higher Secondary– First Year*. Chennai: College Road.

14- MacRae, J. D. (1986). The science of politics and its limits . In H. F. Wesberg, *Political Science:The Science of Politics.* New York: Agathon Press Inc.

15- McDermott, R. (2002, juin). Experimental Methods in Political Science. *ANNUAL REVIEW OF POLITICAL SCIENCE, 05*, pp. 31-61.

16- Morton, R. B. (2004). *Methods and Models A Guide to the Empirical Analysis of Formal Models in Political Science.* UK: Cambridge University Press.

17- S.Dryzek, J. (2006, November). Revolutions Without Enemies: Key Transformations in Political Science. *American Political Science Review, 100*(04), pp. 487-488.